الصيغة النهائية للمبادئ التوجيهية الصادرة عن الندوة العالمية لمنظمي الاتصالات لعام 2018 (GSR-18)
بشأن أفضل الممارسات المتعلقة بالحدود التنظيمية الجديدة لتحقيق التحول الرقمي

تُحدث الرقمنة تغييرات متزايدة وجذرية في المجتمعات والاقتصادات وتحوّل العديد من القطاعات فيما يسمى بالثورة الصناعية الرابعة. وفي غضون ذلك، تطور تنظيم تكنولوجيا المعلومات والاتصالات على الصعيد العالمي خلال السنوات العشر الماضية وشهد تحولاً مطرداً. ونحن كمنظمين بحاجة إلى مواكبة التقدم في مجال التكنولوجيا والتصدي للحدود التنظيمية الجديدة وإرساء الأسس التي تتيح للتحول الرقمي أن يحقق كامل إمكاناته. والاستعداد للتحول الرقمي والتكنولوجيات الناشئة مثل الذكاء الاصطناعي (AI)، وإنترنت الأشياء (IoT)، والاتصالات من آلة إلى آلة (M2M)، وشبكات الخامس (5G) أمر أساسي.

ونحن، المنظمين المشاركين في الندوة العالمية لمنظمي الاتصالات لعام 2018، نقر بأن توفر نهج سياساتية وتنظيمية تتسم بالمرونة والابتكار يمكن أن تدعم التحول الرقمي وتحفزه. وستمكننا أفضل الممارسات بهذا الصدد من الاستجابة للمشاهد المتغيرة وتلبية الحاجة المستمرة لبنية تحتية آمنة وموثوقة لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، والنفاذ بأسعار ميسورة إلى الخدمات الرقمية وتقديمها، فضلاً عن حماية المستهلكين، والحفاظ على الثقة في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

ولذلك، قمنا بتحديد وإقرار هذه المبادئ التوجيهية بشأن أفضل الممارسات التنظيمية المتعلقة بالحدود التنظيمية الجديدة لتحقيق التحول الرقمي.

أولاً تعزيز إمكانات التكنولوجيات الناشئة من أجل التحول الرقمي

يولّد التقدم التكنولوجي ظواهر اجتماعية ونماذج تجارية جديدة تؤثر على كل جانب من جوانب حياتنا الشخصية والمهنية - ويطرح تحديات بشأن النماذج التنظيمية. إن الاتصالات من آلة إلى آلة والحوسبة السحابية وشبكات الجيل الخامس والذكاء الاصطناعي وإنترنت الأشياء كلها تكنولوجيات تجلب المزيد من التغيرات العميقة. وإدراكاً لإمكانات التكنولوجيات الناشئة والأثر الذي يمكن أن تحدثه الأطر السياساتية والتنظيمية على نجاحها، ينبغي للمنظمين أن يشجعوا نموذجاً تنظيمياً من شأنه دفع الحدود وإتاحة التحول الرقمي. ولذلك ندعو إلى ما يلي:

- تنفيذ إطار مرن من أجل النظام الإيكولوجي الرقمي المبتكر من خلال **نُهج سياساتية وتنظيمية مرنة وغير متشددة ومتعددة القطاعات وتطلعية ومحايدة وشفافة؛**
- تشجيع **التدابير السياساتية والتنظيمية اللازمة لتيسير نشر التكنولوجيات الناشئة واستخدامها من أجل بنية تحتية وخدمات رقمية ميسورة التكلفة** في مجالات منها تقاسم البنية التحتية والتوصيل البيني وجودة الخدمة وكفاءة استخدام الطيف؛
- معالجة **البيئة التمكينية للتكنولوجيات الناشئة** التي تشمل، حسب الاقتضاء وضمن ولاية كل منّا، مسائل من قبيل حقوق الملكية الفكرية (IPR)، والذكاء الاصطناعي (AI)، والاستثمار، واستحداث فرص العمل، والأمن السيبراني، والحياد التكنولوجي؛
- **معالجة الجدوى التجارية والاستثمارية لشبكات الجيل الخامس (5G)**، والتدابير التنظيمية والسياساتية التمكينية المتصلة بذلك، أخذاً بعين الاعتبار أن شبكات الجيل الخامس من المتوقع أن تسهم في زيادة تطور الاقتصادات الرقمية، وتحسين النمو الاقتصادي، وتعزيز التجارب الحياتية للمواطنين واستحداث فرص عمل جديدة؛
- إعادة تأكيد أن **الحصول على الموارد النادرة** (مثل الترددات والأرقام الهاتفية وعناوين بروتوكول الإنترنت) أمر أساسي لتوفير خدمات اتصالات فعّالة ومبتكرة؛ وإضافةً إلى ذلك، فالحفاظ على قدر كافٍ من المرونة في القواعد والإجراءات مهم لإتاحة الابتكار، بحيث يتسنى تحديد استخدامات وتكنولوجيات جديدة وتصميمها واختبارها ونشرها؛
- دمج **الأبحاث المكثفة في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ضمن أنشطتنا** من خلال التعاون الوثيق والشراكة مع الهيئات الأكاديمية والمؤسسات البحثية؛
- تهيئة **مجالات للابتكار** لتشجيع توفير الفرص للشباب وتعزيز تطوير حلول تكنولوجيا المعلومات والاتصالات المبتكرة ورعاية مجتمع لرواد الأعمال والموجهين؛

- إقرار أن التكنولوجيات الناشئة تتطلب أيضاً اتخاذ تدابير لمواصلة **بناء المهارات الرقمية للناس** ليس فقط كمستهلكين بل وأيضاً كمواطنين؛
- تحديد الآليات المناسبة للتصدي للتهديدات والهجمات السيبرانية بما فيها خدمة الإنذار المبكر وإنشاء **أفرقة الاستجابة لحالات الطوارئ في مجال الأمن السيبراني (CERT)** لتعزيز ثقة المستهلكين في الاقتصاد الرقمي مع حماية الاستثمارات القائمة بالفعل (الشبكات والأنظمة والتطبيقات والمحتوى)**.**

ونذكّر ونؤكد مجدداً أهمية هذه التدابير والحوافز المجسّدة في المبادئ التوجيهية بشأن أفضل الممارسات الصادرة عن الندوة في السنوات السابقة.

ثانياً - نماذج الأعمال والاستثمار لدعم التحول الرقمي

ثمة حاجة لإطار سياساتي وتنظيمي مؤاتٍ للاستثمار من أجل دعم التحول الرقمي الذي يتغلغل في جميع الصناعات ويؤثر على الأسواق في جميع القطاعات.

ونؤكد الحاجة إلى تصميم منظور سياساتي طويل الأجل **لضمان إمكانية التنبؤ واليقين على مستوى التنظيم** المطلوبين **لتعزيز نماذج الأعمال والاستثمار** وتوفير التوصيلية لجميع حالات الاستخدام. ولذلك، يتعين على المنظمين وواضعي السياسات العمل معاً على نحو استباقي من أجل:

- تعزيز السياسات التي تشجع **الابتكار والمنافسة الفعّالة بين الجهات الفاعلة في القطاع** في النظام الإيكولوجي والتي تدعم أيضاً **حماية المستهلكين؛**
- إنفاذ قانون المنافسة أو التعاون من أجل إنفاذه لضمان امتثال مقدمي الخدمات لجميع قواعد المنافسة العادلة والسليمة؛
- النظر في **الإصلاحات الاقتصادية المؤيدة للاستثمار والنُهج التجارية المتعلقة بمختلف الجهات الفاعلة في سلسلة القيمة** للمساعدة في تشجيع الاستثمار في البنية التحتية وزيادة الأنشطة التجارية في جميع الصناعات والقطاعات، وبالتالي تعزيز زيادة الطلب على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات واستخدامها؛
- **دعم أسس النظام الإيكولوجي الرقمي،** ومعالجة مبادئ **التعاون بين القطاعات،** فضلاً عن **المنافسة والتقارب والتبسيط الإداري**؛ وعلاوةً على ذلك، السعي إلى معالجة النفاذ إلى السوق عبر سلسلة القيمة، وتعزيز نماذج الأعمال والاستثمار المبتكرة والمستدامة، وتحديد الحوافز الاقتصادية لدعم التحول الرقمي؛
- **دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (SME) من خلال خفض الحواجز التي تحول دون دخولها** فيما يتعلق بأنظمة الترخيص والسياسات المالية والضريبية مع دعم البيئات المؤاتية لتطوير الشركات الصغيرة والمتوسطة من خلال حماية حقوق الملكية الفكرية (IPR) والحوافز الاقتصادية اللازمة لتنمية الأعمال؛
- إذكاء الوعي بأن **التحول الرقمي يجلب العديد من الفوائد للمجتمع وأن اعتماده يحسّن الإنتاجية والمنافسة،** وأن هذا يجب ألا يعتبر تهديداً للأمن الوظيفي؛
- تعزيز الإقبال على الخدمات الرقمية واستخدامها على نحو فعّال في أنحاء البلد ولا سيما في **المناطق الريفية والنائية** من خلال حوافز جذابة للقطاعين العام والخاص على السواء؛
- وضع الترتيبات التنظيمية الكافية والتدابير والبرامج الخاصة بالتوصيلية **لتعزيز ممارسات تقاسم البنية التحتية والطيف وتشجيع التغطية الوطنية وتحسين أداء الشبكات** لتمكين المستعملين النهائيين من استخدام التكنولوجيات والخدمات الرقمية مع النفاذ السريع والموثوق، مع مراعاة التوصيلية اللاسلكية، وحالات عدم التوافق المحتملة بين الأنظمة اللاسلكية، والمرافق اللازمة لنشر شبكات إنترنت الأشياء؛
- **تعزيز التعريفات العادلة وغير التمييزية وميسورة التكلفة** مع الحفاظ على المنافسة السليمة بين موردي الشبكات؛
- تشجيع تطوير **تكنولوجيات البيانات الضخمة فيما يتعلق بتخزين المعلومات وإرسالها** في المراكز العامة/الوطنية الكبيرة للبيانات لتيسير النفاذ إلى البيانات من أجل تعزيز تطوير الخدمات والتطبيقات الرقمية الجديدة، وكفالة التعامل النزيه والمنصف للجهات الفاعلة في سوق الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ومقدمي الخدمات المتاحة بحرية على الإنترنت؛

ثالثاً - النُهج السياساتية والتنظيمية لاستمرار الابتكار والتقدم

بلغت التكنولوجيات والجهات الفاعلة والنماذج التجارية الجديدة مرحلة النضج بسرعة في خضم دوامة التكنولوجيا التي شهدها العقد الأخير. إن التدابير الاستباقية وتبادل الآراء مع جميع الجهات الفاعلة في سلسلة القيمة في القطاع (المشاريع الناشئة، ومحاور المنافسة، وجهات التصنيع، والمشغلون، فضلا عن المستعملين) أساسية لتعزيز النظام الإيكولوجي الرقمي الناشئ. ويجب أن تكون الأطر السياساتية والتنظيمية في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات حديثة ومرنة وقائمة على الحوافز وموجهة نحو السوق لدعم التحول الرقمي في جميع القطاعات وجميع المناطق الجغرافية. وتمثل التدابير والأدوات التنظيمية التعاونية من الجيل التالي في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الحدود التنظيمية الجديدة للمنظمين وواضعي السياسات الذين يعملون في سبيل تعظيم الفرص التي يتيحها التحول الرقمي.

ونرى أنه لا بد من دراسة واضحة لضمان ألا تشكل النهج السياساتية والتنظيمية المعتمدة حاجزاً أمام الابتكار والتقدم في المستقبل مع حماية المستهلكين وتوسيع دائرة التوصيلية لتشمل الذين لا يزالون غير موصولين. وتحقيقاً لهذه الغاية، نرى نحن المنظمين المشاركين في "الندوة العالمية لمنظمي الاتصالات لعام 2018، أننا بحاجة إلى:

- النظر في وضع **تدابير مبتكرة وغير تقليدية** من قبيل:
  - آليات تنظيمية مأمونة للشركات التي ترغب في اختبار تكنولوجيا ناشئة أو خدمة مبتكرة دون أن تكون مقيّدة بجميع القواعد التنظيمية التي تنطبق عموماً؛
  - واجهات "ناشئة وتجريبية" لدعم الشركات الناشئة والمؤسسات والمجتمعات المحلية في مبادراتها التجريبية؛
  - مشاريع تجريبية للجيل الخامس للحصول على ردود الفعل الأولية وتيسير التفكير بشأن توزيعات الطيف المقبلة وتصميمها مع حفز الإقبال على الخدمات وتعريف حالات استخدام محددة وتقييم التحديات المستقبلية ذات الصلة بالتكنولوجيات الناشئة في ظروف الحياة الفعلية؛
- تشجيع المزيد من **مشاركة ومشاورة الجمهور في العملية التنظيمية** من خلال *التنظيم بحسب البيانات*، استناداً إلى المعلومات وعمليات رصد أصحاب المصلحة والمستعملين المعنيين بالمجال الرقمي وتزويد المواطنين وأصحاب المصلحة بأكثر المعلومات تفصيلاً وشفافية، والسماح بالتشاور والمشاركة في عملية صنع القرارات التنظيمية استكمالاً للأدوات التقليدية للجهة المنظمة؛
- **وضع آليات فعّالة للتعاون** في جميع القطاعات لتشجيع تنمية الخدمات التي تغطي عدة مجالات كالتجارة الإلكترونية والمعاملات المصرفية الإلكترونية والصحة الإلكترونية بما في ذلك السلطات المعنية بحماية المستهلكين ومقدمو الخدمات والهيئات الأخرى ذات الصلة على المستويات الوطنية والإقليمية والدولية؛
- النظر، حسب الاقتضاء وفي حدود ولايتنا، في وضع الأطر اللازمة لضمان **خصوصية وأمن بيانات دوائر الحكومة والأعمال والمستهلكين** لضمان إطلاع جميع أصحاب المصلحة بشكل كاف على التحديات المحتملة المتعلقة بالأمن والخصوصية التي قد يواجهونها في الخدمات الإلكترونية، وتمتعهم بالنفاذ إلى المعلومات الدقيقة في الوقت المناسب بشأن الخدمات والتطبيقات التي يستعملونها (بما في ذلك الموثوقية والسرعة وجودة الخدمة وإدارة حركة البيانات).

_____